

الرهان الأمني في استراتيجيات المدن الجديدة

The security bet in new city strategies

أ.د. مقلاتي مونة

مخبر الدراسات القانونية والبيئية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)
mequellati.mouna@univ-guelma.dz

أ.د. مشري راضية*

مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)
mecheri.radia@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/06/02

تاريخ الاستلام: 2024 / 05 / 30

ملخص:

يتصل مضمون الأمن في المدينة باستقرار الفرد والمجتمع، وهو هدف مهم وأساس من عملية تخطيط المدينة، إذ يعد التخطيط المسؤول المباشر عن توفير القاعدة العمرانية لحياة اجتماعية أفضل والحد من مسار حركة الجريمة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال دراسة المصمم العمراني والمعماري وفهمه وربطه للمحددات التخطيطية والتصميمية المؤثرة على تحقيق الأمن في الأحياء السكنية، حتى لا يتحول التخطيط إلى سبب رئيسي في ارتفاع معدلات الجريمة وإضعاف الأمن بها، والواقع أن فهم بيئة وعوامل المسار المؤدي للإجرام أو المشجع عليه، إنما يقتضي العمل على تغيير الجوانب السلبية المشار إليها، والاهتمام بالرفع مستوى جودة البيئة العمرانية، وبذلك فإن الفضاء الوقائي يعد نموذجا جيدا للحلول التي تمنع الجريمة في البيئة السكنية.

الكلمات المفتاحية: العمران؛ الجريمة؛ الإسكان؛ المدن الجديدة؛ الأمن.

*المؤلف المرسل: مشري راضية.

Abstract:

The content of security in the city is related to the stability of the individual and society. This is an important goal and the basis of the city planning process, as planning is directly responsible for providing the urban base for a better social life and reducing the course of crime movement, and this will only be achieved through the urban designer and architect's study, understanding, and linking to the planning and design determinants. affecting the achievement of security in residential neighbourhoods, so that planning does not turn into a major cause of high crime rates and weakening of security therein, then addressing the environmental aspects that lead to the occurrence of crime, encourage it, or provide the appropriate climate for it, because high crime rates depend on the level of quality of the built environment, because space Preventive is a good model for solutions that prevent crime in the residential environment.

Keywords: Urbanism; Crime; Housing; New Cities; Security.

مقدمة

يزداد الاهتمام بالجانب الأمني في حياة الأفراد واستقرار المجتمعات، ولما كان التجمع الحالة الطبيعية للعلاقات المعاصر والوجود الإنساني المتطور، فإنَّ الحرص على ضمان الأمن صار مطلب الأكثر ضرورة في التجمعات السكنية، وضمن المخططات العمرانية قبل تجسيدها، كما تزايد الحرص على التصدي للجريمة ومنعها في النطاقات العمرانية وفي الأحياء السكنية والمدن سواء القديمة منها، أو حيز التوسع العمراني لها، أو المدن الجديدة التي برزت كصيغة لامتصاص الطلب على السكن، وإشباع احتياجات الأفراد في المأوى والعمل والتنقل وعدد من الوظائف الاجتماعية الأخرى، وبرز معها الحرص على جودة التصاميم في الإنشاء، والرفع من مستوى الأمن بها لأجل الحصول على بيئة عمرانية آمنة، وبأدنى مستويات واحتمالات الجريمة، عبر التأكيد على تناسب الجوانب التقنية والاجتماعية والأمنية، وعدم ترك أي فضاءات قد تكون منطلقاً للأفعال الإجرامية أو مشجعا لها، أو معيقا للتغطية الأمنية، وسبيلا لتسرب الخوف وعدم الشعور بالأمان، وعلى هذا الأساس فإنَّ التخطيط والتعمير المراقب والمدرّوس صار العنصر المسؤول بشكل مباشر عن توفير القاعدة العمرانية لحياة اجتماعية أفضل، والحد من مسار حركة الجريمة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال دراسة المصمم العمراني والمعماري وفهمه وربطه للمحددات التخطيطية والتصميمية المؤثرة على تحقيق الأمن في الأحياء السكنية، حتى لا يتحول التخطيط إلى سبب رئيسي في ارتفاع معدلات الجريمة وإضعاف الأمن بها، مع ضرورة التعامل مع النواحي البيئية التي تؤدي إلى وقوع الجريمة، وكذا تلك التي تشجّع على انتشارها وتوفير الظروف المناسبة لحدوثها، وعلى هذا الأساس يتم النظر إلى التمكن من معرفة ذلك الواقع مدخلا أساسيا في فهم حالة الارتباط بين جودة النطاق العمراني، وتأصيل الجانب الوقائي من الجريمة والسلوكات الإجرامية، وهو ما يدفع للإثارة الإشكالية التالية:

كيف يمكن الوصول إلى تحقيق توازن ما بين مساعي إنجاز المدن كاحتياج انساني للمأوى والراحة من جهة، وضمان المتطلبات الأمنية لساكنيها من جهة أخرى؟

المحور الأول: المرتكزات التخطيطية والتصميمية للتشكيل العمراني

أولاً: المحددات التخطيطية للتشكيل العمراني.

01: تصميم المباني ومشاركة السكان في المراقبة

إن توجيه المباني والوحدات السكنية وعلاقاتها مع الشارع ومع باقي استعمالات المخطط العمراني، وكذا التصميم المفتوح للمدخل الرئيسي وغيرها من الاعتبارات الخاصة بتصميم المباني، لها تأثير مباشر على تحقيق الأمن للأحياء السكنية، حيث أنّ فاعلية المراقبة باعتبارها أداة للتحكم الاجتماعي، تزداد عندما يعرف الأفراد أنهم مراقبون، سواء من بعضهم البعض، أو من جهة تقنية خارجة عن سلطتهم ضمن الحيز المشترك الذي يشغلونه، كما تقل رغبة المجرمين في ارتكاب جرائمهم في المناطق التي يدركون أنها تحت سيطرة ومراقبة سكان المنطقة، ويترددون أكثر قبل الإقدام على جرائمهم⁽¹⁾.

02: التباين والتنوع ضمن الأحياء السكنية:

تعد حالة التنوع والتباين ضمن المنطقة السكنية الواحدة، مسببا رئيسا في أن تكون مهيئة لأن تتحول إلى منطقة تزداد فيها الجرائم، وهذا لأن مرتكبي الجرائم أو المفكرين في ذلك سيكون لهم حيز أكبر للتخطيط والتنموية والاختباء وسرعة التنفيذ، وذلك عبر استغلال الميزات التي تمنحها البيئة العمرانية وتوزيعها المكاني المختلط، ويساهم التفكك الاجتماعي واختلاط مكونات المجتمع وتباينها، وسوء استخدام وتوزيع الأراضي في ارتفاع وتيرة الإجرام وتسهيل الأنشطة الإجرامية⁽¹⁾، لذا يمكن توصيف الإجرام ضمن الأحياء السكنية التي تتسم بالصفات السلبية المشار إليها، بأنها أحياء الفرص الإجرامية، فمثلا يشكل انعدام المراقبة وشغور المساكن مغريا للمجرمين في تحديد أهدافهم، والإقدام على ذلك دون رادع، وبالمقابل فإن حصول الغرباء على حرية التنقل في المناطق السكنية، وعدم تمييزهم عن أصحاب السكنات، وكذا وجود فراغات عمرانية، كل ذلك يساهم في تمييز تلك المناطق بأنها آمنة أو غير آمنة⁽²⁾.

الهوامش:

(1)-ريهام عثمان السيد، ياسمين طلعت إسماعيل، العوامل المؤثرة على تحقيق الأمان في التجمعات السكنية الجديدة كمدخل لخفض معدل الجريمة، engineering reseach journal، أكتوبر 2019، ص: 162.

03-مسارات الحركة الخارجية:

إن وضوح المنطقة السكنية، يسهل على المجرمين دخولها والتنقل فيها بحرية وهذا الوضوح يمثل مناخا ملائما لانتشار الجريمة، وإيواء الخارجين على القانون على نحو يجعل الأجهزة الأمنية، تعجز عن التحكم في الوضع نتيجة لاستغلال الأبنية، والمساحات الفارغة في المنطقة كبؤر رصد وانطلاق واختفاء عند الحاجة، أو أماكن لتجمع المجرمين، ومرد ذلك التخطيط العشوائي غير المدروس مسبقا، مما يستوجب أن يتميز نظام الطرقات بالتتابع والهرمية في التدرج، بشكل يحد من دخول الأفراد غير المرغوب بهم، كما يحقق القدرة على تأمين الأفراد في تواجدهم وتحركاتهم ضمن الأحياء السكنية.⁽³⁾

04: التجانس المادي بين استعمالات الأرض:

يرتفع مستوى الإجرام بالترافق مع تردي مستوى الأمن تبعا للمواقع السكنية واستعمالاتها، ويلاحظ أنّ تلك المواقع ذات الأغراض التجارية حين تكون منخفضة الارتفاع أو محاذية لما يشكل مرتكزا للاستناد إليها في التسلق، إنما سبلا سهلة للغرباء لاستخدامها في التسلل واختراق إجراءات الحماية، ومعها ينخفض مستوى الأمان في الدور السكنية الواطئة القريبة من تلك المرافق.⁽⁴⁾

05: الكثافة السكانية

هناك علاقة بين المناطق ذات الكثافة والازدحام السكاني من جهة وارتفاع معدلات الإجرام، وذلك كون تلك المناطق تشهد أعلى مستوى من الإجرام، خاصة وأنها توفر الظروف المناسبة للتخطيط وسرعة التنفيذ وسهولة الاختلاط والتخفي، ولهذا وبمنظور سوسيولوجي يصبح من المهم للفرد عند اختياره سكنا ما أن يدرس حالة الانتماء الجديدة بما يحقق مقتضيات الأمن واستتبابه تبعا لتلك الاعتبارات، وهو ما يتعين أن يدرج في جوانب التخطيط العمراني من أجل تجاوز مسببات الإجرام والظروف المشجعة عليه انطلاقا من زيادة حالة الازدحام وارتفاع مستوى الكثافة السكانية.⁰⁵

ثانيا: المحددات المتصلة بالتصميم:

01- المظهر المعماري للمبنى:

يعد الشكل العمراني أحد أهم العوامل، التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو منعها من خلال مجموعة من العناصر منها أشكال وأبعاد وتوجيه الفتحات باتجاه الفضاءات

المجاورة أو الشوارع، علاقة المبنى بالشارع، ارتفاع المبنى، مخطط المبنى، المسافة بين الأبنية، موقف السيارات، والسارق يمكن أن يستفيد من تلك العناصر ويستخدمها كأماكن اختباء دون وجود مراقبة تذكر⁽⁶⁾.

02-الفراغات العمرانية

يضم الفراغ العمراني كل أنواع الفراغات بين المباني وبعضها، ويشمل كل من الفراغ الإيجابي والسلبي، فالفراغ الإيجابي مغلق جزئياً يوفر للناس الإحساس بالأمان ويصعب انتشار الجريمة داخله، أما الفراغ السلبي فيصعب تمييز تشكله وحدوده وغالبا يكون غير مستعمل ولا يوفر الأمن، حيث يسهل انتشار الجريمة داخله لتوفر سبل الهروب السريع لمرتكبي الجرائم، واختفائهم خارجه سريعا⁽⁷⁾.

03- الإضاءة

تعد الإنارة من أهم وسائل السيطرة على الجريمة، والتي تدخل ضمن دراسة الموقع، حيث أن وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع والمنتزهات وغيرها من المناطق المفتوحة يعمل كرادع نفسي للمجرم ويفشل جميع محاولاته وربما يمنعه من مجرد التفكير في سرقة المكان أو اقتحامه حيث لا يرغب الأشخاص المتطفلون في اقتحام المنطقة، التي تتمتع بإنارة جيدة، ولا يجروؤن على القيام بأية محاولة خوفا من أن يكون الموقع مراقبا، لذا تعمل الإضاءة على تخفيض نسبة الجريمة بتحسينها للرؤية فتدفع بذلك المجرم، بسبب زيادة الاخطار التي قد تعترضه أثناء ممارسة نشاطاته حيث يصبح كل شيء مرئيا وخاصة مع وصول رجال الأمن⁽⁸⁾.

تعمل الإضاءة الجيدة، على تجنب وجود بؤر مظلمة في المنطقة السكنية، ما يقلل من نسبة الجرائم بالإضافة إلى أن وجودها يشجع على زيادة استخدام الفراغ ليلا، وتشكل الإنارة عامل أساسي في مواقف السيارات ومسارات الحركة، ومناطق الأنشطة والخدمات مما يشجع على ارتيادها واستثمارها حتى ساعات متأخرة⁽⁹⁾، حيث أن وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع والمنتزهات سوف تعمل كرادع سيكولوجي للمجرم، وتفشل جميع محاولاته.

04-تقليل الفراغات السلبية أو تحويلها إلى إيجابية

هناك عدة عوامل مختلفة تؤدي بالناس، إلى تجنب بعض الأماكن العامة، فوجود الممرات المظلمة والمناطق المهجورة أو المكتظة بالنوع الخاطئ من الناس تدفع العامة، إلى

الابتعاد إذ من الممكن العمل على توفير نشاطات بناءة من وقت لآخر، داخل هذه الفراغات كإقامة معرض الفنون، وبالتالي العمل على خلق بيئة مناسبة للتفاعل الاجتماعي بدلا من ترك تلك الفراغات للأشخاص غير المناسبين للتسكع فيها⁽¹⁰⁾.

05- تصميم شبكة الشوارع

من أفضل المعالجات العمرانية على مستوى الحي السكني، أن تجعل حركة المرور تعبر من أمام جميع الوحدات السكنية ولكن بسرعة منخفضة، فهذا يمنح السكان شعورا بحرية وصول المشاة والسيارات ويمكنهم من التعرف على العابرين، وتحد من دخول الغرباء⁽¹¹⁾، وإلغاء الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية واستخدام نظام الشوارع السد أو الساحات أو الشوارع الحلقية، للحد من دخول العابرين بسياراتهم أو على الأقدام إلى الشوارع السكنية المحلية⁽¹²⁾، لذا يجب عند التصميم مراعاة تجنب الإفراط في تصميم مسارات حركة مليئة بالزوايا الحادة غير المدروسة.

المحور الثاني: دور البيئة العمرانية في الحد من السلوكات الإجرامية

إن وضع البرامج والخطط للتعامل مع البيئة العمرانية، سواء بتصميمها أو إعادة تصميمها سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى التقليل من فرص ارتكاب الجريمة.

أولا: الحد من حركة دخول المشاة وإقفال الشوارع

01- الحد من حركة دخول المشاة

لقد اقترح نيومان لتحقيق بيئة آمنة أربعة عناصر عند التصميم الإنساني الطبيعي وهذه العناصر هي :

01- العمل على اختيار المواقع السكنية الجديدة في مناطق آمنة، إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الجريمة.

02- تصميم نوافذ المباني السكنية على نحو يمكّن السكان من ملاحظة من يتواجد بالخارج.⁽¹³⁾

02- إقفال الشوارع

تزيد الفضاءات شبه العامة من جرائم العنف الشخصي، وخلق بيئة مناسبة للرصد الإجرامي، إذ يكون استعمالها للسكان والغرباء على حد سواء، مما يصعب السيطرة عليها، ويستغلها المجرم كنقطة رصد أو اختباء لارتكاب جريمته⁽¹⁴⁾، لذا فإن استعمال

التصميم المعماري والعمراني بكفاءة، مهم لإلغاء المناطق السكنية والفراغات والتشكيلات المكانية، التي تخفض مستوى الأمن وتشجع على حدوث الأنشطة الإجرامية إذ يستطيع المصمم أو العمراني أن يلغي في تصميمه، تلك الفراغات وأن ينشأ بيئة غير مشجعة على الإجرام، حيث أن زيادة مستوى الترابط اجتماعيا يعمل على خفض مستويات الإجرام في الأحياء السكنية، والواقع أنّ السكنات الحضرية الجديدة، التي تتجه نحو الفردية والنفعية وضعف التماسك الاجتماعي تعمل على توفير أسباب الجريمة، وتساهم في تطور أشكالها.⁽¹⁵⁾

ثانيا: مشاركة السكان في المراقبة وتخطيط الموقع

01-مشاركة السكان في المراقبة

للسكان دور رئيسي في مكافحة الجريمة والوقاية منها، ذلك أن تلاحم أفراد المجتمع مع جهاز الأمن وتحقيق مستوى لا بأس به من التعاون على نحو يجعل التصدي للجريمة قبل وقوعها والوقاية منها، وبذلك يتضح أن دور السكان لا يقل أهمية عن دور الأمن في تحقيق الحد من الجريمة وإلقاء القبض على مرتكبها، وتقديمهم للعدالة، ويمكن تحديد دور السكان في مكافحة الجريمة من خلال:

- اتخاذ احتياطات كفيلة لوقوع الجريمة سواء على أنفسهم أو ممتلكاتهم من خلال الحيلة والحدروا اتخاذ التدابير اللازمة لذلك.
- الإبلاغ عن الأشخاص المسيئة فيهم، أو الأشخاص الذين يرتكبون جرائم أو التي يخططون لارتكابها.
- التعاون مع الأجهزة الأمنية في كشف ما يحيط بالجرائم غير المكتشفة وتزويدهم بالمعلومات والبيانات التي تفيد في اكتشافها والقبض على مرتكبها.
- التعاون مع الجهات القضائية خاصة في تقديم الشهادة⁽¹⁶⁾، حيث وجد أن المجرمون يترددون في ارتكاب جرائمهم في المناطق التي يدركون أنها تحت سيطرة مراقبة سكان المنطقة.

02- تخطيط الموقع

إن تخطيط الغرباء والمستخدمين العاديين للفراغ العمراني، يلاحظون ويميزون الإشارات البيئية التي توحى بأن هذا المكان آمن أو غير آمن وإذا توافرت البيئة التي تعطي إشارات عن توفر الأمن، بشكل إيجابي تنتفي الحاجة إلى أجهزة المراقبة ذات التقنية

المتقدمة لتوفير الأمن ففاعلية المراقبة تزداد عندما يعرف السكان بعضهم البعض ويربطهم حيز مشترك، ويلعب تخطيط الموقع دورا هاما في المساعدة على المراقبة الطبيعية من خلال مراعاته مداخل ونوافذ الأبنية، مواقف السيارات والمواد الشفافة والعاكسة التي يمكن أن تحسن الرؤية، ومن الضروري الإشراف على الأماكن الأكثر عرضة للجريمة بأبنية مشغولة في كل الأوقات أو تحوي عددا من الفعاليات والأنشطة في الطوابق الأرضية من خلال وجود نوافذ كبيرة تشرف على الشوارع العادية، وإلغاء الاقبية التي يمكن أن تستخدم لاختباء المجرمين أو هروبهم، كما قد يعرقل الغطاء النباتي الرؤية الجيدة، أو قد يكون عاملا مساعدا وذلك وفقا لموقعه وارتفاع مغروساته.⁽¹⁷⁾

ثالثا: الاهتمام بالجوانب البيئية واستخدام الكاميرات

01- الاهتمام بالجوانب البيئية

إن استقرار الفرد مرهون، بإحساسه بالأمن وسلامته في نفسه وماله، والواقع أنّ البيئة العمرانية المحيطة بالفرد لها دور رئيسي، ذو تأثير مباشر في تشكيل شخصية الفرد وسلوكه، إما إيجابا أو سلبا لذا وجب أن تكون هذه الأخيرة ملائمة لساكنها، وهو ما يحتاج إلى تخطيط محكم لتهيئتها بالشكل الآمن والسليم، فارتفاع معدلات الجريمة مرتين بمستوى جودة البيئة العمرانية، إذ تمثل المناطق العشوائية وغير المخططة بؤرا خصبة لتوليد الجريمة، فالحد من مستوى ارتكاب الجريمة مرتبط بالاهتمام بالجانب العمراني للمدينة جنب إلى جنب مع المجهودات الأمنية، وذلك من خلال متابعة ورصد المستجدات والتحولت في العلاقة بين النواحي الأمنية، وتأثيراتها على عمران المدينة، والعمل على رفع مستوى البيئة العمرانية للأماكن العشوائية، وتحسين ظروف المعيشة فيها، وتفعيل مستوى الرقابة البلدية لتحديد الأجزاء المتدهورة في المدن للحد من الاستيطان العشوائي فيها.⁽¹⁸⁾

02- استخدام الكاميرات

أدى تزايد عدد ساكني المدن إلى تضاعف الاحتياجات اليومية للأفراد، خاصة في ظل كثافة النشطة الاقتصادية والمستويات العالية من الازدحام والأعمال غير المشروعة، واتضح أنّه لأجل تحسين مستويات السلامة والأمن ينبغي التعامل مع احتمالات حدوث الجرائم ضد الافراد والممتلكات والنظام العام، على مستوى كل شارع، وعلى مدار كل الأوقات، ولتحقيق هذا المبتغى يجري استخدام كاميرات المراقبة بالفيديو، للمساهمة في تكريس الأمن ورصد الجرائم والمساعدة في التحقيقات⁽¹⁹⁾، وقد زادت الأجهزة الأمنية

الجزائرية من الاعتماد على أنظمة المراقبة بالفيديو لمواجهة الجرائم، وقد ساعدت كاميرات المراقبة في توقيف عدد من المطلوبين أمنياً، وأيضاً في تأمين الممتلكات في التجمعات الحضرية المختلفة.

الخاتمة

نصل في نهاية هذه الورقة البحثية إلى القول بأن:

01- افتقار غالبية الأحياء السكنية إلى تطبيق جملة من المعايير التخطيطية والتصميمية، مما يتوجب العمل على إدراج هذه المعايير وعدم إغفالها في مرحلة تخطيط وتصميم الأحياء السكنية الجديدة، لأن تطبيقها من البداية يبرز فعاليتها في الحد من الجريمة ورفع مستوى الأمن داخلها.

02- يؤدي سوء التصميم والتخطيط العمراني إلى نتائج سلبية تمس الجانب الاجتماعي، والمضمون القيقي له، بما يسهم في توفير بيئة حاضنة للإجرام ومساعدة على تعميق آثاره السلبية.

03- يتوجب لأجل الوقاية من الإجرام في المناطق السكنية أن يحدث تغيير جذري بشأن المنافذ والإطلاقات، بما يمنح المساكن حيزاً من الانكشاف والقدرة على المراقبة، كما يكفل مراقبة إلكترونية وأمنية، ويسمح بسرعة التدخل، والقدرة على التصدي الفعال والسريع لأي أنشطة غير قانونية، ويضمن حفظ الأمن بشكل فعال.

04- إن مسألة استعمال كاميرات المراقبة، داخل هذه التجمعات يعد من أهم الوسائل الاستراتيجية الاستباقية الكفيلة بحفظ الأمن العام، لكن ذلك مرهون بضوابط وأطر تنظم مجال استخدامها، لأن سوء استعمالها سيؤدي لا محالة إلى انتهاك خصوصية الأفراد المحمية قانوناً.

05- تزيد الفضاءات شبه العامة من جرائم العنف الشخصي وتشكل بيئة مناسبة للرصد الإجرامي لاستكشاف المنطقة والتعرف عليها، ويكون استعمالها للسكان والغرباء على السواء، مما يصعب السيطرة عليها ويستغلها المجرم كنقطة رصد أو اختباء لارتكاب جريمته، مما يستوجب على المصمم العمراني أن يقوم بفصل كل فراغ عام يقع خارج حدود الحيّز السكاني، وذلك من أجل أن يكون الطريق العام خياراً من يريدون الوصول إلى ذلك الحيّز، دون المرور بتلك الفراغات.

06- يشكل تخطيط أي وسط عمراني هدفاً مقترناً بخلق تجمع سكاني متناسق ومتناسب مع احتياجات الأفراد الحالية والمستقبلية، وعلى هذا النحو فإن الحرص على المعطى الأمني يقع في صميم ذلك التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشاريع السكنية، ويواكب ذلك توفر حالة من

الانسجام بين العناصر الاجتماعية والتقنية وبما يستوعب فلسفة الأمن والاستقرار في المدينة، وحدوث أي انحراف أو خلل في تخطيط واستخدام العقارات وتوزيع الوظائف الاسكانية سيدفع حتما نحو تطورات وآلات غير مرغوبة، وتناقض الاحتياج الإنساني للأمن والاستقرار والرفاه.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- ريهام عثمان السيد، ياسمين طلعت إسماعيل، العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن في التجمعات السكنية الجديدة كمدخل لخفض معدل الجريمة، engineering reseach journal أكتوبر 2019.
- أحمد بن عايض أحمد عسيري، دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن، ماجستير، جامعة نايف للعلوم العربية والأمنية، 2004
- عبد الله بوصنوبرة، جمال حواوسة، دور التخطيط الحضري في الحد من الجريمة في المدن الجديدة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 04، أكتوبر 2021
- هدى عبد الصاحب العلوان، محمود مخلف الدليمي، محددات البيئة الأمنية للتجمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن، مجلة الهندسة، العدد 03، المجلد 17، 2011
- عمر محمد يحي المشد، معايير التصميم الحضري ومؤثراته في تحقيق الأمن في المناطق العمرانية الجديدة، أطروحة دكتوراه كلية الهندسة بالمطرية، جامعة حلوان، 2011
- محمد توفيق محمد الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، كلية الدراسات العليا، جامع النجاح الوطنية، 2007

ثانياً- المقالات:

- ليليان أحمد دلالة، التخطيط العمراني والوقاية من الجريمة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 39، العدد 01، 2017.
- محمد السعيد تركي، نسيغة فيصل، سياسة الوقاية والمنع من الجريمة، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، المجلد 15، 2018
- فهد الصالح، المناطق العشوائية والجريمة، جريدة الرياض، مقال منشور بتاريخ 18 يوليو 2020، اطلع عليه بتاريخ: 20 أبريل 2022م
- محمد بيضا، المدن الذكية تحتاج نظام المراقبة الشبكية، جريدة البيان منشور بتاريخ 06 يونيو 2015، اطلع عليه يوم: 21-04-2022م.

الهوامش

- (¹)-أحمد بن عايض أحمد عسيري، دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن، ماجستير، جامعة نايف للعلوم العربية والأمنية، 2004، ص: 43.
- (²)-علي بن سالم بن عمر باهمام، توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية، ص: 12.
- (³)-عبد الله بوصنوبرة، جمال حواوسة، دور التخطيط الحضري في الحد من الجريمة في المدن الجديدة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 04، أكتوبر 2021، ص: 43.
- (⁴)-هدى عبد الصاحب العلوان، محمود مخلف الدليبي، محددات البيئة الأمنية للتجمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن، مجلة الهندسة، العدد 03، المجلد 17، 2011، ص: 67.
- (⁵)-توفيق محمد الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص: 54، 55.
- (⁶)-المرجع نفسه، ص: 69.
- (⁷)-عمر محمد يعي المشد، معايير التصميم الحضري ومؤثراته في تحقيق الأمن في المناطق العمرانية الجديدة، أطروحة دكتوراه كلية الهندسة بالمطرية، جامعة حلوان، 2011، ص: 25.
- (⁸)-ليليان أحمد دلالة، التخطيط العمراني والوقاية من الجريمة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 39، العدد 01، 2017، ص: 449.
- (⁹)-رهمان عثمان، ياسمين طلعت، المرجع السابق، ص: 163.
- (¹⁰)-عبد الله بوصنوبرة، جمال حواوسة، المرجع السابق، 44.
- (¹¹)-علي بن سالم بن عمر باهمام، المرجع السابق، ص: 13.
- (¹²)-المرجع نفسه، ص: 13.
- (¹³)-بن عايض أحمد عسيري، المرجع السابق، ص: 164.
- (¹⁴)-رهمان عايض، المرجع السابق، ص: 49.
- (¹⁵)-عبد الله بوصنوبرة، جمال حواوسة، المرجع السابق، ص: 46.
- (¹⁶)-محمد السعيد تركي، نسيغة فيصل، سياسة الوقاية والمنع من الجريمة، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، المجلد 15، 2018، ص: 244.
- (¹⁷)-ليليان أحمد دلالة، المرجع السابق، ص: 450.
- (¹⁸)-فهد الصالح، المناطق العشوائية والجريمة، جريدة الرياض، مقال منشور بتاريخ 18 يوليو 2020، اطلع عليه بتاريخ: 20 أبريل 2022م، متوفر على الرابط الإلكتروني: www.alriyadh.com/15811084
- (¹⁹)-محمد بيضاء، المدن الذكية تحتاج نظام المراقبة الشبكية، جريدة البيان منشور بتاريخ 06 يونيو 2015، اطلع عليه يوم: 2022-04-21م، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.albayan.ae/economy/companies-businesses/2015-06-06-1.2389804>